

الأثر المحتمل لكوفيد- 19 على عدم التأكد في القوائم المالية المنشورة
**The Potential impact of Covid19 pandemic on uncertainty in
published financial statements**

د. أسامة محمد الحسن*
جامعة المجمعة-المملكة العربية السعودية، oskapali@yahoo.com

تاريخ التسليم: 2021/10/17، تاريخ المراجعة: 2021/10/30، تاريخ القبول: 2021/11/12

Abstract

المخلص

This study aimed to find out the potential impact of Covid19 pandemic on uncertainty in published financial statements, as well as the treatments and measures that can be used to reduce the impact of this pandemic on the financial statements of the enterprises. The study concluded through the information collected and analyzed that, there are significant effects of the pandemic on the published financial statements, and they include: The income statement, the financial position statements, and the cash flow statements. But they vary according to the countries, sectors and activities that are practiced by the businesses.

Keywords : Financial statements, income statement, statement of financial position, statement of cash flows, final reports, impact of Covid 19, uncertainty, measurement methods.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأثر المحتمل لجائحة كوفيد19 على عدم التأكد في القوائم المالية المنشورة.

من خلال المعلومات التي تم جمعها وتحليلها خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج أهمها أن هنالك آثار كبيرة للجائحة على القوائم المالية المنشورة وأن هذا الآثار تشمل كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية لكنها تتفاوت بحسب البلدان والقطاعات والأنشطة التي تمارسها منشآت الاعمال.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، التقارير الختامية، أثر كوفيد19، عدم التأكد، أساليب القياس.

* المؤلف المراسل

1. المقدمة :

تُعد المحاسبة من العلوم التي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، وتعكس القوائم المالية المدققة والمنشورة الوضع المالي داخل المنشأة ويتأثر هذا الوضع بعدد من العوامل ومن الممكن ملاحظة ذلك في ظل الجائحة الصحية كوفيد 19 (COVID-19) والتي تم الكشف عنها وإعلانها رسمياً في 31 ديسمبر 2019 في محافظة ووهان بمقاطعة هوبي بجمهورية الصين الشعبية ومنذ ذلك الوقت تسارعت وتيرة التغيرات على العالم بصفة عامة وعالم المال والأعمال على وجه الخصوص وبالضرورة على القوائم المالية المنشورة والتي تعكس صورة الوضع المالي في المنشآت (البنك الدولي- المؤسسة الدولية للتنمية-تقرير رقم PAD3831، 2020: 7).

واحدة من اهتمامات القوائم المالية المنشورة هي توضيح الآثار المترتبة على عدم التأكد واليقين التام على المنشآت ونتائج أعمالها المالية وقد تناول معيار المحاسبة الدولي رقم 8 بعنوان "التغيرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والأخطاء" على أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على اجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها.

مشكلة الدراسة: تتمثل المشكلة في أن التقارير المالية الختامية ينبغي أن تعكس الوضع المالي للمنشآت ونتائج أعمالها ومقدرتها على توليد الدخل واستمراريتها في المستقبل لكن هذا التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على معلومات ليست أكيدة مما يعني أن هنالك حالة من عدم التأكد ترتبط وتزداد هذه الحالة مع انتشار الجائحة وتنامي تأثيراتها على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية مما يمكنه أن يؤثر سلباً على التقارير المالية الختامية وتحاول هذه الدراسة معرفة هذه التأثيرات وأثارها وكيفية التغلب عليها مستقبلاً، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة أسئلة الدراسة في الآتي:

هل يُعد كوفيد 19 مصدر من مصادر عدم التأكد في التقارير المالية؟

هل تؤثر الجائحة على استمرارية عمل المنشآت؟

ماهي التأثيرات المحتملة للجائحة على عدم التأكد في التقارير المالية للمنشآت؟

هل ثمة إجراءات يمكن اتخاذها للحد من هذه التأثيرات؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الآتي:

- توضيح أثر الجائحة على استمرارية عمل المنشآت.

- إظهار التأثيرات المحتملة للجائحة على عدم التأكد في التقارير المالية للمنشآت

-معرفة الإجراءات يمكن اتخاذها للحد من هذه التأثيرات.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها محاولة للمساهمة العلمية في تناول وتوضيح الأثر المحتمل لكوفيد 19 على عدم التأكد في القوائم المالية المنشورة. أما من ناحية الأهمية العملية للدراسة فيمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة المساهمة في اعطاء القوائم المالية ثقة ومصداقية لدى المستفيدين.

منهج وأدوات الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة الحالة، وتم جمع البيانات والمعلومات من المراجع ومواقع الانترنت، وكما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية، ومن ثم تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل هذه البيانات المعلومات. لتحقيق أهداف البحث تم تناول الدراسة في أربعة محاور وخاتمة على النحو التالي:

2. الدراسات السابقة:

يشير الباحث الى أن الدراسات السابقة قليلة الى حد كبير وذلك لان الجائحة كوفيد 19 ظاهرة حديثة بدأت مع نهاية العام 2019م على الرغم من ذلك هنالك بعض الدراسات التي تناولت أثر الجائحة على المنشآت والاقتصاد القومي من وجهات نظر مختلفة وأهم هذه الدراسات:

2.1 دراسة نجاه مرعي 2021: تناولت الدراسة أثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلي القطاعات الاقتصادية في سوق المال السعودي وعلى اعداد التقارير المالية السنوية.

2.2 دراسة غريب عبد العزيز: 2021 هدفت هذا الدراسة إلى تحديد معوقات الإفصاح المحاسبي الداخلية والخارجية عن فرض لاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس (كورونا COVID-19) من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى موافقة مستخدمي القوائم المالية حول معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية الداخلية المتعلقة بفكر وقدرات إدارة المنشأة وسياساتها، والخارجية المتعلقة بتداعيات حدث جائحة فيروس كورونا، وأوصت الدراسة بضرورة تكاتف جميع الأطراف مثل الدولة والمؤسسات المهنية والمالية ومنشآت الأعمال في دعم استدامة الأعمال، والأخذ بما جاء بتعديلات معايير المحاسبة الدولية بشأن متطلبات الإفصاح عن قدرة المنشأة على الاستمرارية.

2.3 دراسة الحاج، نور الدائم 2020: تناولت الدراسة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، توصلت الدراسة

إلى مجموعة نتائج أهمها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجائحة كورونا (كوفيت-19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

3. الإطار النظري:

فيما يخص معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والذي يتعلق بالعرض والافصاح للبيانات المالية التي تستخدمها مجموعة كبيرة من المستخدمين من داخل وخارج المنشآت وتبين البيانات المالية نتائج استخدامات الأصول والخصوم وحقوق الملكية الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات موجودات المنشأة، مطلوبات المنشأة، حقوق المساهمين، دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر، التدفقات النقدية (الوتار، 2020، 21: 23).

تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت توليد النقد والنقد المعادل والتأكد من ذلك.

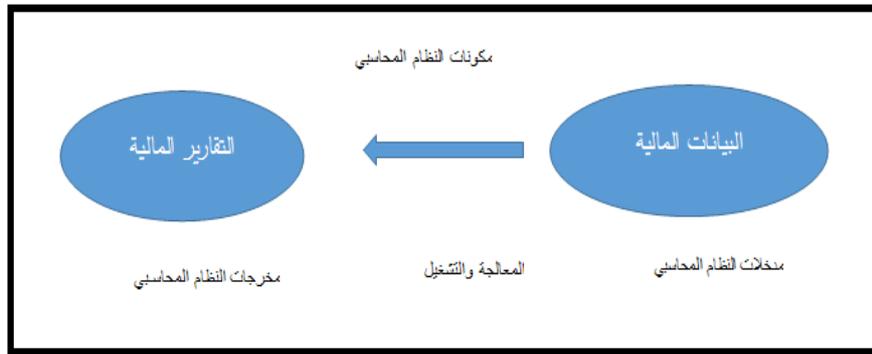
وينتطلب المعيار من الجهات التي تعد هذه القوائم والتقارير وهي الإدارة أن توضح مدى مقدرة المنشآت على الاستمرارية من عدمه وفي حال أن الإدارة تتوافر لديها معلومات عن حالة عدم التأكد من استمراريته أو اليقين بعدم الاستمرارية فينبغي عليها في هذه الحالة أن توضح جميع الأسباب التي دعته لعدم التأكد أو اليقين بشأن عدم الاستمرارية مع الوضع في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة عن الفترة المحاسبية القادمة ومن المحتمل أن يكون تأثير الجائحة كبير على بعض القطاعات مثل (غريب، 2021، 220): قطاع الصحة، قطاع الطيران وخدمات النقل الجوي، قطاع السياحة والفندقة والترفيه، قطاع الحج والعمرة وخدماتها، قطاع النفط والبتروكيماويات، قطاع التجارة بالجملة والتجزئة، قطاع الصناعة.

أورد الريشاني "وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي شكوكا" كبيرة في قدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة فإن على المنشأة الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكد وعندما لا تقوم المنشأة بإعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية من قبل المنشأة وسبب عدم اعتبار المشروع مؤسسة مستمرة" (الريشاني، 2020، 4: 11).

وتعتمد معلومات التقارير المالية المحاسبية على الاحداث التاريخية والجارية والمحتملة بشأن المنشآت والتي غالبا ما تكون تأثرت بما يجتاح العالم من جائحة كوفيد 19 (COVID-19) والتي سيظهر تأثيرها جزئيا في التقارير الختامية بداية من العام المالي 2020م حيث ان العام 2019م لم يتأثر تأثرا كاملا انما ظهرت التأثيرات في الربع الأخير منه ولم تكن ذات تأثير يذكر.

عدم التأكد في المحاسبة يرتبط بمدخلات النظام المحاسبي والتي تتمثل في التقارير والقوائم المالية اما مدخلات النظام المحاسبي فهي البيانات التي ترتبط بالأحداث المالية اليومية والتي تؤثر على وضع المنشآت المالي وتتم المعالجة عبر تسجيل وترحيل وتبويب وتلخيص وتقديمها في شكل تقارير وقوائم مالية والتي تعتبر مصدر أساسي لمتخذي القرارات الاقتصادية سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها وهم مستخدمي المعلومات المحاسبية. ويمكن توضيح شكل نظام المعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 1-3 مكونات نظام المعلومات المحاسبي



اعداد الباحث بالرجوع لكتاب نظم المعلومات المحاسبية، احمد عصيمي 2020م

اعتمد الإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة على مجموعة من الافتراضات والمبادئ والمفاهيم والاهداف والتي شكلت اطارا مفاهيمي للمحاسبة والتي هدفها الأساسي هو تقديم معلومات تساعد مستخدمي القوائم والتقارير في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Elhassan, 2016, 294).

ومن أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية (رزق، 2019، 94):

الملائمة: وتعنى أن تكون المعلومة المحاسبية ملائمة لمتخذ القرار وتساعده في ذلك أي تكون المعلومات ذات صلة مباشرة بالقرار مما يساعد في اتخاذ القرار وتكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب أن تتصف بالصفات التالية:

الوقتية: بمعنى أن تكون المعلومة المحاسبية متوفرة في الوقت المناسب

القدرة على التنبؤ: أي أن تُساعد المعلومة متخذ القرار فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل وتوقعاته لنتائج الاحداث الاقتصادية.

إمكانية التحقق من التوقعات: أن تُساعد متخذ القرار في التحقق من التوقعات السابقة

الموثوقية: أي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات ثقة ويمكن الاعتماد عليها ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بهذه الصفة يجب أن تتصف بالصفات التالية:

الموضوعية: أن تكون المعلومة موضوعية بمعنى قابليتها للمراجعة والتدقيق والتحقق من أطراف أخرى غير الأطراف التي قامت بإعدادها

المصدقية: وتعني إمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات وصدقها في عكس الاحداث الاقتصادية الحياد: ونعني به ابتعاد معدي المعلومات المحاسبية عن التحيز وتعتمد الوصول لنتائج محددة مسبقا لصالح مجموعة محددة.

القابلية للمقارنة: وتعنى أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة سواء كانت المقارنة مع معلومات سابقة لنفس المنشأة كمقارنة العام 2019م مع العام 2018م مثلاً أو مقارنة مع معلومات لمنشآت أخرى تعمل في نفس المجال مع مراعاة الفروقات التي تعود للخيارات في تطبيق معايير المحاسبة.

4. الإطار العملي:

تمت الاستجابة من عدد 65 من المستهدفين والمقدر عددهم بحوالي 73 من الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والممارسين المهنيين للمحاسبة والمراجعة وبالتالي تبلغ نسبة الاستجابة حوالي 89% وهي نسبة مقبولة الى حد كبير وكانت جميع الاستجابات صالحة بنسبة 100% وقد يعود ذلك لنوعية أفراد العينة والمستهدفين والمأمهم بأهمية الاستبانة وموضوعها. تعددت البلدان التي يمارس فيها افراد العينة انشطتهم بين السودان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتونس وجمهورية مصر العربية.

والجدول التالي (4-1) يوضح الفئات العمرية للعيينة:

جدول رقم (4-1) الفئات العمرية للعيينة

الفئة العمرية	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	أكبر من 55
التكرار	7	3	3	7	14	15	4	4
النسبة %	13%	5%	5%	12%	25%	26%	7%	7%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

حيث أن الإجابة على سؤال العمر كانت اختيارية بلغ عدد المستجيبين حوالي 57 بنسبة بلغت حوالي 90% من جملة المستجيبين.

الجدول التالي (4-2) يوضح اراء افراد العينة فيما إذا كان كوفيد19 يُعد مصدر من مصادر عدم التأكد في التقارير المالية ام لا

جدول رقم (4-2)

هل يُعد كوفيد 19 مصدر من مصادر عدم التأكد في التقارير المالية

إذا كان كوفيد19 يُعد مصدر من مصادر عدم التأكد في التقارير المالية ام لا	نعم	لا
التكرار	57	8
النسبة	88%	12%

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-2) أعلاه أن الغالبية العظمى من افراد العينة 88% ترى أن كوفيد19 يُعد مصدر من مصادر عدم التأكد في التقارير المالية وبالتالي ينبغي أن تثير شك بشأن مقدرة الشركات على الاستمرار.

12% ترى أن كوفيد19 لا تُعد من مصادر عدم التأكد

88% ترى ان كوفيد19 يُعد مصدر من مصادر عدم التأكد

أما فيما يتعلق بتحديد هل يندرج تأثير كوفيد 19 تحت البنود التي لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها

جدول رقم (3-4)

هل يندرج تأثير كوفيد 19 تحت البنود التي لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها

لا	نعم	هل يندرج تأثير كوفيد 19 تحت البنود التي لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها
9	56	التكرار
%14	%86	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

فبحسب الجدول رقم (3-4) أعلاه فقد اتفقت الغالبية العظمى من افراد العينة 86% ان هذا التأثير يندرج تحت البنود لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها بينما ترى نسبة 14% ان هذا التأثير لا يندرج ضمن البنود التي لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها ويجب على المنشآت أن تجتهد في تقدير مثل هذه البنود لأنه يكون مبنيا على اجتهادات فردية يجب ان تعتمد على كل المعلومات المتاحة في ذلك الحين خصوصا اذا كانت متعلقة ببند مهمة قد تؤثر تأثيرا جهوريا على القيمة الدفترية للأصول أو الخصوم او التدفقات النقدية بنوعها ويجب أن يتم تقديم الإفصاح اللازم عن مثل هذه البنود

وبخصوص ما إذا كانت القوائم المالية بشكلها الحالي قادرة على أن تعكس مثل هذه التقديرات يوضح الجدول رقم (4-4) أدناه

جدول رقم (4-4)

هل القوائم المالية بشكلها الحالي قادرة على أن تعكس تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها

لا	نعم	إذا كانت القوائم المالية بشكلها الحالي قادرة على أن تعكس مثل هذه التقديرات
33	32	التكرار
%49	%51	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

إن عينة البحث وبخصوص ما إذا كانت القوائم المالية بشكلها الحالي قادرة على أن تعكس تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها فقد كانت نسبة 66% من المستبانين ترى أن القوائم المالية وبشكلها الحالي قادرة على أن تعكس تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها بينما يرى 44% الباقيين إنها غير قادرة على ذلك.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة قد تعود لعدم وضوح الرؤية وضبابيتها تجاه الجائحة كوفيد 19 والتأثيرات المحتملة على القوائم المالية لأنها ما زالت تتمدد وإن كانت هنالك مؤشرات على توقف تمددها باكتشاف اللقاحات والبدء في استخدامها

وفيما يتعلق بمدى دقة القوائم المالية بشكلها الحالي على أن تعكس تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها فالجدول رقم (4-5) أدناه يوضح ذلك

جدول رقم (4-5)

وفيما يتعلق بمدى دقة القوائم المالية بشكلها الحالي لبيان تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها

لا	نعم	بمدى دقة القوائم المالية بشكلها الحالي لبيان تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها
14	51	التكرار
%22	%78	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-5) أعلاه أن نسبة كبيرة من العينة بلغت حوالي 78% ترى أن القوائم المالية وبشكلها الحالي قادرة على بيان تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها بدقة بينما ترى النسبة الباقية وهي 22% أن القوائم المالية وبشكلها الحالي غير قادرة على بيان تقديرات البنود التي لا يمكن قياسها بدقة.

ويرى الباحث أن القوائم المالية يجب أن توضح البيانات المبنية على التقديرات وان تحدد ما اذا كانت هذه البيانات جوهرية ومؤثرة على موثوقية القوائم المالية وما هي الجهود التي تم بذلها لجعل التقديرات تكون اقرب للواقع ولا تؤثر على القوائم المالية ويمكن أن يكون ذلك ضمن الإيضاحات الخاصة بالفترات اللاحقة للتقارير المالية.

اما فيما يتعلق باستطاعة القوائم المالية مد المستخدمين بمعلومات كافية عن التأثيرات المحتملة للجائحة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم يوضح الجدول رقم (4-6) أدناه أن العينة قد انقسمت الى قسمين شبه متساويين فقد ذكرت نسبة 49% من افراد العينة ، القوائم المالية قادرة على ذلك بينما ترى نسبة 51% أن القوائم المالية غير قادرة مد المستخدمين بمعلومات كافية عن التأثيرات المحتملة للجائحة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

جدول رقم (4-6)

القوائم المالية ومد المستخدمين بمعلومات كافية عن التأثيرات المحتملة للجائحة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم

لا	نعم	استطاعة القوائم المالية مد المستخدمين بمعلومات كافية عن التأثيرات المحتملة للجائحة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم
33	32	التكرار
%51	%49	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يرى الباحث أن التقارب الكبير بين المؤيدين والمعارضين لمدى استطاعة القوائم المالية مد المستخدمين بمعلومات كافية عن التأثيرات المحتملة للجائحة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم قد يعود الى أن هذه الآثار لن تبدأ في التأثير على القوائم المالية الا خلال الربع الأول من العام 2021م بالإضافة الى الغموض وعدم التأكد الذي يجتاح عالم الاعمال حاليا بخصوص جائحة كوفيد 19 وتأثيراته المحتملة على التقارير المالية والتي يرى الباحث أنها لن تقتصر على انخفاض الإيرادات للكثير من المنشآت الناجمة عن الإجراءات الاحترازية المتبعة تجاه الجائحة والتي تبدأ بقيود السفر والتنقل والتباعد الاجتماعي الامر الذي أثر على معظم القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع السفر والسياحة وما يمثله من ثقل اقتصادي، كما أن هنالك تأثير إيجابي على قطاعات أخرى ترتبط بصناعة الادوية والمعقمات والأجهزة الطبية وخدمات توصيل الطرود والخدمات عبر الانترنت وقطاع التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة.

التأثيرات السابقة مفتاح مهم لرأي العينة فيما يتعلق بتأثير الجائحة على استمرارية بعض المنشآت والتي يوضحها الجدول رقم (4-7) أدناه:

جدول رقم (4-7)

تأثير الجائحة على استمرارية بعض المنشآت

هل ستؤثر الجائحة على استمرارية بعض المنشآت	نعم	لا
التكرار	60	5
النسبة	92%	8%

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-7) أعلاه ان العينة تكاد تجمع على أن الجائحة ستؤثر على استمرارية المنشآت فالغالبية العظمى حوالي 92% ترى ذلك بينما تعتقد نسبة ضئيلة لا تتجاوز 8% من حجم العينة أن الجائحة لن تؤثر على استمرارية بعض المنشآت.

يعتقد الباحث أن هذا التأثير مهم ويلقى بأعباء إضافية على معدي التقارير المالية والتي تُعد عادة على افتراض الاستمرارية وأن المنشآت وجدت لتستمر الى وقت غير محدد وأنها لن تنتهي اعمالها في وقت قريب وبالتالي لن تقوم بتصفية أصولها ويتعارض هذا مع رأي الغالبية العظمى من عينة البحث 92% ترى أن الجائحة ستؤثر على استمرارية المنشآت خصوصا مع حالة عدم اليقين التي تسود عالم الاعمال حاليا مما يثير الشكوك حول مقدرة المنشآت على الاستمرار.

اما فيما يتعلق بكون الجائحة كوفيد19 سبب جوهرى لعدم التأكد بشأن استمرارية المنشآت فالجدول رقم (4-8) أدناه يوضح ذلك :

جدول رقم (4-8)

هل تُعد الجائحة كوفيد19 سبب جوهرى لعدم التأكد بشأن استمرارية المنشآت

لا	نعم	
9	56	التكرار
%14	%86	النسبة

المصدر : اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-8) أعلاه أن نسبة كبيرة من افراد العينة بلغت حوالي 86% ترى أن الجائحة كوفيد19 سبب جوهرى لعدم التأكد بشأن استمرارية المنشآت، بينما ترى نسبة 14% غير ذلك.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة على هذه المنشآت فالجدول التالي رقم (4-9) يوضح ذلك

جدول رقم (4-9)

التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد19 على المنشآت

%39	استمرارية المنشأة
%13	الاعتراف بالإيراد والأصول غير الملموسة
%52	انخفاض المبيعات
%31	مقدرة الموردين على الوفاء بالطلب
%29	التنبؤ بالأرباح
%30	التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية
%28	التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
%39	عدم القدرة على توفير التمويل
%47	عدم القدرة على سداد الالتزامات

المصدر : اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

كما يتضح من الجدول رقم (4-9) أعلاه فإن نسبة 52% من افراد العينة ترى أن تأثير جائحة كوفيد19 على المنشآت ستكون بالتأثير سلبي على المبيعات مما يؤدي لانخفاضها وقد ينتج عن ذلك من انخفاض الطلب او عدم سلاسة سلسلة التوريد الناتجة عن الاغلاق مثلا أو انخفاض دخول المهنيين والحرفيين وموظفي القطاع الخاص او عدم مقدرة الشركة على الإنتاج والتوزيع يتوافق ذلك مع مع ذكرته دراسة للبنك الدولي 2020م "انخفضت المبيعات لنحو 84% من الشركات في البلدان النامية مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وبلغ متوسط الانخفاض 49% وكان ثابتا على نحو

لافت للنظر. وبعد أربعة أشهر من ذروة الأزمة، لا تزال المبيعات أقل بنسبة تزيد عن 40% وتأثرت الشركات متناهية الصغر والصغيرة (أقل من 20 عاملاً) على نحو لا يتناسب مع ظروفها وبدرجة أكثر من غيرها، حيث شهدت انخفاضاً في مبيعاتها بنسبة 50% أو أكثر، في حين شهدت الشركات الكبيرة (100 عامل فأكثر) انخفاضات في مبيعاتها تقل عن 40%. " وتمضى الدراسة لتوضح نوعية الأنشطة المتأثرة "المتصلة بالسياحة مثل أنشطة الضيافة والمطاعم من بين الأنشطة الأشد تضرراً، ومن الأرجح أن تظل مغلقة، حتى بعد ستة أسابيع من ذروة تفشي الجائحة".

يرى الباحث أن تأثير الجائحة على المبيعات شمل جميع دول العالم وكذلك جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة مع وجود تباين في درجة تأثرها بهذه التغيرات وقد ينجم ذلك التباين عن عدة أسباب لكن من أهمها مدى استجابة الحكومات وتفاعلها مع هذه التأثيرات والقرارات التي اتخذتها لدعم وتثبيت هذه المنشآت. بينما ترى نسبة 47% من افراد العينة أن تأثير الجائحة سيكون على عدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها وترتبط ارتباط وثيق مع التأثير السابق على المبيعات وبالتالي تقل إيرادات المنشآت وتدفعاتها النقدية الداخلة مما يؤدي لعجزها عن الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير والمتوسط وتزيد هذه التأثيرات بحسب البلدان وتصنيفاتها ما إذا كانت فقيرة أو غنية وتباين كذلك داخل لبلد الواحد باختلاف القطاعات ومدى تأثرها بالجائحة قطاعات السفر والفنادق والمطاعم هي الأكثر تأثراً وتكون التأثيرات مزدوجة فمن ناحية انخفضت الإيرادات وتراكمت الالتزامات المالية المؤجلة مما يزيد الحاجة للمبادرات والحوافز التشجيعية من قبل الحكومات

وترى نسبة 39% من العينة إن التأثير سيكون على استمرارية المنشآت ولربما يقود لتصفيتها وخروجها من السوق وقد يكون ذلك ناتج عن زيادة معدل دوران الحسابات المدينة وعدم مقدرة المنشآت على تحصيل ديونها او قد ينجم عن تراكم المخزون السلعي الناتج عن انخفاض المبيعات وانقطاع سلاسل التوريد مما يقلل من الإيرادات. ونفس هذه النسبة 39% ترى أن التأثير سيكون في عدم القدرة على توفير التمويل وقد يعود ذلك لزيادة المخاطر الناتجة عن عجزها عن سداد التزاماتها الحالية او مقدرتها على سداد الالتزامات الجديدة عندما يحين اجل سدادها مما يؤدي لارتفاع تكلفة التمويل.

بينما رأى نسبة 31% من العينة أن التأثير سيكون على مدى مقدرة الموردين على الوفاء بالطلب وقد يكون ذلك ناتج عن الإجراءات الاحترازية التي تراوحت بين الاغلاق التام والاعلاق الجزئي ومنع التجمعات والتباعد الاجتماعي وغيرها مما قد يؤثر على الإنتاج والمشتريات والنقل بالنسبة

للمواد الخام او السلع المصنعة وكذلك الخدمات المتعلقة بالسفر والسياحة والمطاعم وغيرها مما يعظم من مسؤولية هذه المنشآت في إيجاد الحلول مستقبلا لمشاكل الامداد والتوريد وضمان فعاليتها للعمل في أصعب الظروف

ورأت نسبة 30% من العينة أن تأثير الجائحة سيكون على مقدرة التقارير المالية في التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية وبالتأكيد سيؤثر ذلك على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة ويرى الباحث ان ذلك يعود لعدم وضوح الاثار المترتبة على الجائحة بصورة كبيرة مما يقلل من مقدرة التقارير المالية على التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية لكن يجب على معدي هذه التقارير بذل جهود إضافية في تجميع المعلومات المتاحة والتي تساعد على التنبؤ.

وترى نسبة 29% من العينة أن تأثير الجائحة سيكون على مقدرة التقارير المالية على التنبؤ بالأرباح وهذا امر قد يعود الى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمبيعات والإنتاج وسلاسل التوريد وتأثرها بالجائحة وما ترتب عليها من احترازاات وتوقف لبعض الاعمال ومنع التجوال والتنقل وغيرها من الإجراءات الاحترازية.

يرى الباحث أن تأثير الجائحة على مقدرة التقارير المالية على التنبؤ بالأرباح سيكون أكثر وضوحا في القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة كقطاع الطيران والسفر والفنادق والمطاعم والقطاع المالي والبنوك كما وان هنالك جهات رقابية مثل البنوك المركزية اتخذت تدابير استباقية بقتيد توزيعات الأرباح للعام المالي 2020م

بينما ترى نسبة 28% أن تأثير الجائحة سيكون على مقدرة التقارير المالية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يرى الباحث أن هذا التأثير يرتبط مع التأثيرات السابقة المتعلقة بالتنبؤ بالأرباح والتنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية ومقدرة الموردين على الوفاء بالطلب وعدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها وتأثر مبيعات الشركات بالجائحة وكذلك استمرارية الشركة من عدمها فالتقارير المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية يمكن اعدادها على سيناريوهات واحتمالات مختلفة بناء على ما هو متاح من معلومات وقراءة ذلك في ظل التغيرات الكبيرة المحيطة بها لا سيما حالة عدم اليقين المحيطة بالعديد من المنشآت والمرتبطة بالمدة المحتملة لزوال الجائحة ومدى تأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وترى نسبة لا تتجاوز 13% من العينة أن التأثير المحتمل للجائحة يظهر في الاعتراف بالإيراد والأصول غير الملموسة ما عدا الشهرة ومن الممكن ان تتعرض الشهرة الى انخفاض مستمر في قيمتها أو العكس وقد ينجم هذا التأثير عن الانخفاض في أسعار الأسهم او التغييرات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية وعالم الاعمال أو الانخفاض في قيمة كل او بعض الأصول كذلك قد تمتد هذه التأثيرات لتشمل الإيرادات ويجب على المنشآت التأكد عما اذا كانت تقديرات الإيرادات السابقة ستظل كما هي في ظل الجائحة ام ستطراً عليها بعض التغييرات وهو الاحتمال الأكبر بحسب نوع الأنشطة التي تمارسها هذه المنشآت فقد كان الأثر واضحاً ومباشراً على غالبيتها وغير مباشر على البقية لكنها تشترك في أن هنالك اثار مترتبة على الجائحة بغض النظر عن مدى عمق هذا التأثير. كذلك المتحصلات من الإيرادات ستتأثر بحسب تأثر الأسواق من جراء الجائحة.

أما بخصوص القوائم المالية للسنة المنتهية في 2020/12/31 وإمكانية تقدير الاثر المترتب على الجائحة من عدمه فالجدول رقم (10-4) ادناه

جدول رقم (10-4)

بالنسبة للقوائم المالية للسنة المنتهية في 2020/12/31 هل يمكن تقدير الاثر المترتب على الجائحة

لا	نعم	بالنسبة للقوائم المالية للسنة المنتهية في 2020/12/31 هل يمكن تقدير الاثر المترتب على الجائحة
23	42	التكرار
%35	%65	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (10-4) أعلاه أن نسبة 65% من العينة ترى انه بالإمكان تقدير الأثر المترتب على الجائحة بالنسبة للقوائم المالية عن السنة المنتهية في 2020/12/31م بينما ترى نسبة 35% من العينة انه لا يمكن تقدير الأثر المترتب على الجائحة بالنسبة للقوائم المالية عن السنة المنتهية في 2020/12/31م. ويرى الباحث أنه وبالرغم من عدم اليقين المتعلق بالجائحة والتقلبات غير المؤكدة إلا أنه وبالمزيد من الاهتمام يمكن لمعدى القوائم المالية اطلاق تقديرات لهذا الأثر ويمكن ان تكون مرتبطة بمدى معين او ان تكون وفقاً لسيناريوهات مختلفة يمكن ان تكون في حدها الأعلى ثلاثة احتمالات. وبخصوص لقوائم المالية للعام المنتهي في 2020/12/31م هل تعتبر الاحداث المتعلقة بالجائحة احداث قابلة للتعديل ام لا فالجدول التالي رقم (11-4) ادناه يوضح ذلك

جدول رقم (11-4)

بالنسبة للقوائم المالية للسنة المنتهية في 2020/12/31م هل تعتبر الاحداث المتعلقة بالجائحة
احداث قابلة للتعديل

لا	نعم	بالنسبة للقوائم المالية للسنة المنتهية في 2020/12/31م هل تعتبر الاحداث المتعلقة بالجائحة احداث قابلة للتعديل
23	42	التكرار
%35	%65	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.
تتفق إجابة العينة هنا مع اجابتها عن إمكانية تقدير الأثر المترتب على الجائحة اذا ترى نسبة
65% من المستبانين أن الاحداث المتعلقة بالجائحة احداث قابلة للتعديل بينما ترى نسبة 35% ان
الاحداث المتعلقة بالجائحة غير قابلة للتعديل
ويخصوص اذا كانت الاحداث قابلة للتعديل هل من الممكن تقدير اثارها على القوائم المالية بعد
اعداد التقرير وقبل اعتماده

جدول رقم (12-4)

ويخصوص اذا كانت الاحداث قابلة للتعديل هل من الممكن تقدير اثارها على القوائم المالية بعد
اعداد التقرير وقبل اعتماده

لا	نعم	بخصوص اذا كانت الاحداث قابلة للتعديل هل من الممكن تقدير اثارها على القوائم المالية بعد اعداد التقرير وقبل اعتماده
20	45	التكرار
%31	%69	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.
يوضح الجدول رقم (12-4) أعلاه ان نسبة كبيرة حوالي 69% من المستبانين ترى أن الاحداث
قابلة للتعديل ومن الممكن تقدير اثارها على القوائم المالية بعد اعداد التقرير وقبل اعتماده، بينما
ترى نسبة 31% ترى أن الاحداث غير قابلة للتعديل وليس من الممكن تقدير اثارها على القوائم
المالية بعد اعداد التقرير وقبل اعتماده.
يرى الباحث أنه من الصعب تقدير الاثار المترتبة على المنشآت جراء جائحة فيروس كورونا
(كوفيد19) بما فيها اثارها على القوائم المالية بعد اعداد التقرير وقبل اعتماده وقد يعود ذلك لواحد
من الأسباب التالية او لها مجتمعة
عدم وضوح التأثيرات الاقتصادية والمالية للجائحة بصورة نهائية
تمدد الجائحة وتحور الفيروس وعودتها في شكل موجات
الزيادة المضطربة في المنح والتسهيلات الحكومية للمنشآت بغرض التقليل من آثار الجائحة

وقد يكون من الممكن تقدير هذه الآثار للفترة بعد اعداد التقارير المالية والى حد كبير بعد اعتمادها ويرتبط ذلك بطول أو قصر الفترة الزمنية بين اعداد التقارير واعتمادها. اما فيما يتعلق بتفصيل هذه الآثار وتحديدها لمجموعة من العناصر الخاصة بالقوائم المالية لا سيما القيمة الدفترية للأصول والالتزامات فالجدول رقم (4-13) التالي:

جدول رقم(4-13)

تُعد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات من اهم العناصر التي تتأثر بالتقديرات الناتجة عن عدم التأكد

لا	نعم	تُعد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات من اهم العناصر التي تتأثر بالتقديرات الناتجة عن عدم التأكد
19	46	التكرار
%29	%71	النسبة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

كما يوضح الجدول رقم (4-13) أعلاه أن نسبة كبيرة من عينة البحث حوالي 71% ترى ان القيمة الدفترية للأصول والالتزامات من اهم العناصر التي تتأثر بالتقديرات الناتجة عن عدم التأكد بينما ترى نسبة 29% غير ذلك.

وفيما يتعلق بأى القوائم المالية اكثر تأثراً بالجائحة فقد رأت نسبة 33% من عينة البحث أن قائمة الدخل هي الأكثر تائرا ، تليها مباشرة قائمة التدفقات النقدية بنسبة 32% ، ومن ثم تأتي قائمة المركز المالي او الميزانية العمومية اذا بلغت نسبتها 28% بينما ترى نسبة 8% من عينة البحث أن التأثير سيكون على قوائم أخرى كما يوضح الجدول التالي رقم (4-14)

الجدول رقم (4-14)

أي القوائم المالية أكثر تأثراً بالجائحة

النسبة%	التكرار	أي القوائم المالية أكثر تأثراً بالجائحة
%33	48	قائمة الدخل
%32	46	قائمة التدفقات النقدية
%28	41	قائمة المركز المالي
%7	11	قائمة اخرى

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يتفق الباحث مع الترتيب السابق أن كان التأثير في المدى القصير أما في المديين المتوسط والبعيد فقد لا تكون قائمة الدخل هي الأولى إذا ان قائمة المركز المالي ستكون في المقدمة وذلك كنتاج طبيعي لتأثر المنشآت وقوائم الدخل بالآثار المالية السالبة الناجمة عن الجائحة لاسيما في القطاعات الأكثر تأثراً كالسياحة والطيران ووسائل الترفيه وغيرها

وبخصوص الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها فالجدول التالي رقم (4-15) يوضح ذلك

جدول رقم (4-15)

فيما يتعلق باتخاذ إجراءات إضافية لصالح المنشآت بغرض الحد من التأثيرات الاقتصادية السالبة للجائحة ولمساعدة المنشآت

هل تتصح باتخاذ إجراءات اضافية	النسبة%	التكرار
نعم	91%	59
لا	9%	6

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-15) أعلاه ان غالبية افراد العينة ترى ان هنالك حاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات الإضافية لصالح المنشآت بغرض الحد من التأثيرات الاقتصادية السالبة للجائحة ولمساعدة المنشآت بينما ترى نسبة قليلة لا تتجاوز 9% انه لا توجد حاجة للمزيد من الإجراءات . ويرى الباحث ان إجراءات الدعم الحكومي وتخفيف الالتزامات المالية على منشآت الأعمال في المملكة العربية السعودية كانت مناسبة ومتدرجة وساعدت الى حد كبير في تخفيف الآثار الاقتصادية السالبة للجائحة مثلها ومثل دول أخرى كالدنمارك وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية ورواندا ونيوزيلندا.

وفيما يتعلق بأهم إجراءات الدعم الإضافية التي ينصح بها افراد العينة فالجدول التالي رقم (2-16) يوضح ذلك

جدول رقم (4-16)

فيما يتعلق بأهم إجراءات الدعم الإضافية بغرض الحد من التأثيرات الاقتصادية السالبة للجائحة ولمساعدة المنشآت

أهم إجراءات الدعم الإضافية بغرض الحد من التأثيرات الاقتصادية السالبة للجائحة ولمساعدة المنشآت	النسبة%	التكرار
الدعم النقدي المباشر	23%	32
الإعفاء من بعض الرسوم الحكومية	37%	53
المرونة في الالتزام ببعض المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الختامية	21%	30
تجميد تنفيذ بعض القرارات المتعلقة بتوظيف المواطنين	16%	23
أخرى	3%	5

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (4-16) ان نسبة 37 من افراد العينة ترى ان تتخذ الحكومات إجراءات إضافية تتمثل في اعفاء منشآت الأعمال من بعض الرسوم الحكومية بينما ترى نسبة 23% من افراد العينة

ان تتمثل هذه الإجراءات الإضافية في الدعم النقدي المباشر وترى نسبة 21% من افراد العينة ان الإجراءات المطلوبة هي السماح للمنشآت بالمرونة في الالتزام ببعض المعايير المحاسبية عند اعداد القوائم المالية الختامية وترى نسبة 16% ان يتم تجميد تنفيذ بعض القرارات المتعلقة بتوظيف المواطنين وترى نسبة بسيطة لا تتجاوز 3% ان يتم اتخاذ إجراءات أخرى.

يرى الباحث انه قد تكون في بعض البلدان حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية أخرى لدعم منشآت الاعمال لتجاوز الآثار السالبة للجائحة وتتمثل هذه الإجراءات بحسب رأى الباحث في الدعم النقدي المباشر لاسيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني أكثر من غيرها للتعافي من هذه الآثار كذلك من الممكن الاعفاء من بعض او كل الرسوم الحكومية لفترة مؤقتة حتى تتمكن منشآت الاعمال من تجاوز الآثار الاقتصادية السالبة للجائحة ويمكن تصنيف هذه المنشآت بحسب القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة وآثارها الاقتصادية السالبة على المنشآت

كذلك يرى الباحث ان السماح بدرجة أكبر من المرونة في الالتزام بالمعايير المحاسبية عند اعداد القوائم المالية الختامية ليست كافية بل يجب النظر بعين الاعتبار في إضافة وتعديل بعض المعايير بحيث تكون هنالك معايير خاصة بالتعامل مع مثل هكذا احداث لا سيما المعايير التي يمكن ان تصنف هذه الجائحة من ضمن بنود القوة القاهرة.

وبخصوص إمكانية ان تقود هذه الجائحة لإعادة النظر في بعض المبادئ المحاسبية فالجدول التالي رقم (17-4) يوضح ذلك:

جدول رقم (17-4)

فيما يتعلق بإمكانية ان تقود هذه الجائحة لإعادة النظر في بعض المبادئ المحاسبية

هل بإمكان الجائحة أن تقود لإعادة النظر في بعض المبادئ المحاسبية؟	النسبة %	التكرار
نعم	83%	54
لا	17%	11

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول رقم (17-4) ان نسبة كبيرة من افراد العينة تبلغ 83% ترى انه من الممكن أن تقود هذه الجائحة لإعادة النظر في بعض المبادئ المحاسبية بينما ترى نسبة قليلة حوالي 17% من افراد العينة غير ذلك.

يرى الباحث انه من الممكن ان تقود هذه الجائحة وآثارها الاقتصادية الى اثراء التنظير المحاسبي وربطه بالممارسات العملية ويتوافق ذلك مع ان علم المحاسبة علم عملي ونظري ينظر الى ما يحدث في الواقع ومن ثم يبحث عن اطار مناسب لتأطيره من ناحية نظرية لا سيما وان مثل هذه

الاحداث لديها تأثيرات مستقبلية على عالم الاعمال كما وان هدف القوائم المالية عكس الواقع بما يمكن مستخدميها من معرفة الواقع والتنبؤ 14 بما يمكن أن يحدث في المستقبل والمخاطر المحتملة ولكل ذلك من الممكن النظر في تعديل المعايير المحاسبية بما يمكنها من تقليل الآثار السالبة للجائحة ويرى الباحث ان الفكر المحاسبي قادر وراغب على تجاوز هذا التحدي الكبير لا سيما وانه وخلال هذه الفترة القصيرة من ظهور الجائحة برزت العديد من الكتابات والدراسات التي تتناولها بالتحليل والبحث وكل ذلك سينعكس على شكل القوائم المالية الختامية وعرضها ومحتواها وموثوقيتها ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

النتائج:

خلصت الدراسة الى الآتي:

-الى أن هنالك، آثار كبيرة للجائحة على القوائم المالية المنشورة وأن هذا الآثار تشمل كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية لكنها تتفاوت بحسب البلدان والقطاعات والأنشطة التي تمارسها منشآت الاعمال.

-عدم وجود مقياس واضح للخسارة الناجمة في حالة الكوارث واعادة النظر في شكل اساليب القياس والافصاح للقوائم المالية.

-توجد إجراءات إضافية على الحكومات ان تتخذها والتي تتمثل في إعفاء منشآت الأعمال من بعض الرسوم الحكومية بالإضافة الى الدعم النقدي المباشر بجانب السماح للمنشآت بالمرونة في الالتزام ببعض المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الختامية.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- اعادة النظر في إمكانية تعديل أو إضافة تغييرات جوهرية على المعايير الدولية للمحاسبة بما يمكنها من التعامل مع مثل هذه الاحداث والتقليل من آثار عدم التأكد، وإيجاد معيار خاص لحالات الكوارث.
- على الحكومات اتخاذ المزيد من التدابير والمعالجات لمساعدة المنشآت في القطاعين العام والخاص على تجاوز الآثار السالبة للجائحة
- محاولة إمكانية اعتماد إعداد تقارير أخرى غير مالية تعكس تعامل الشركة مع المجتمع والبيئة وإدراج التوقعات والتنبؤ المالي وقياسات الخطر ضمن التقارير المالية

المصادر والمراجع:

- الريشاني، سمير. (2020). مقدمة في معايير المحاسبة الدولية. الرياض: جمعية المحاسبين السعودية.
- عصيمي، احمد زكريا ذكي. (2020). نظم المعلومات المحاسبية، مدخل اتخاذ القرارات. الرياض: مكتبة المنتبي للنشر والتوزيع.
- رزق، علاء احمد ابراهيم. (2019). المحاسبة عن عدم التأكد كمدخل لتطوير نموذج المحاسبة المالية في ظل مفهوم حوكمة الشركات "دراسة اختبارية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، مصر: جامعة بنها.
- الوتار، سيف عبد الرزاق محمد. (2020). الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 10 في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية) مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد المجلد 02 عدد خاص.
- غريب، محمد عبد العزيز. (2021). معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا 19 مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 22، العدد الثاني، ابريل 2021م.
- مرعي، نجاه. (2021). أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي (دراسة تطبيقية). مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 22- العدد الثالث.
- الحاج، نورالدائم الطيب يوسف. (2020). أثر جائحة كورونا(كوفيد-19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي-الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020م ص ص 10-29 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145191>
- البنك الدولي- المؤسسة الدولية للتنمية -تقرير رقم PAD3831 الموقع الالكتروني www.documents.albankaldawli.org تاريخ الدخول للموقع 1-9-2021م الساعة 5.30 م

Elhassan, Osama Mohammed. (2016) "The Development of Islamic Finance Mechanism for the Financing of Small and Medium Enterprises: Study Case in Sudan Islamic Banks, Journal of Finance and Accounting, Volume 4, Issue 5, September 2016, Pages : 293-300